

عبدالمجيد تبون...
موظف أم رئيسخير الله خير الله
إعلامي لبناني

خيار الولاية الرئاسية الخامسة لرجل مقعد عاجز عن مخاطبة شعبه أو التوجه حتى إلى وزارته. بعد سلسلة من المناورات

السياسية، وجدت المؤسسة العسكرية الإخراج اللازم الذي أوصل عبدالمجيد تبون إلى الرئاسة في تحد واضح للحراك الشعبي المستمر منذ شباط-فبراير الماضي، وهو تحرك يطالب بتغيير جذري في النظام. لا شك أنه لا ماخذ على الرئيس الجزائري الجديد من ناحية الفساد والإنغماس في صفقات مالية أو تغطية لرجال أعمال وسياسيين ارتبطوا بالمجموعة المحيطة بوتفليقة. فالرجل لم يصمد في موقع رئيس الوزراء في عهد بوتفليقة أكثر من تسعين يوما. كان ذلك في العام 2017. وقد استبدل على وجه السرعة ولأسباب لا تزال غامضة، صيف تلك السنة، باحمد أويحيى الذي صدر في حقه حكم بالسجن قبل أيام قليلة.

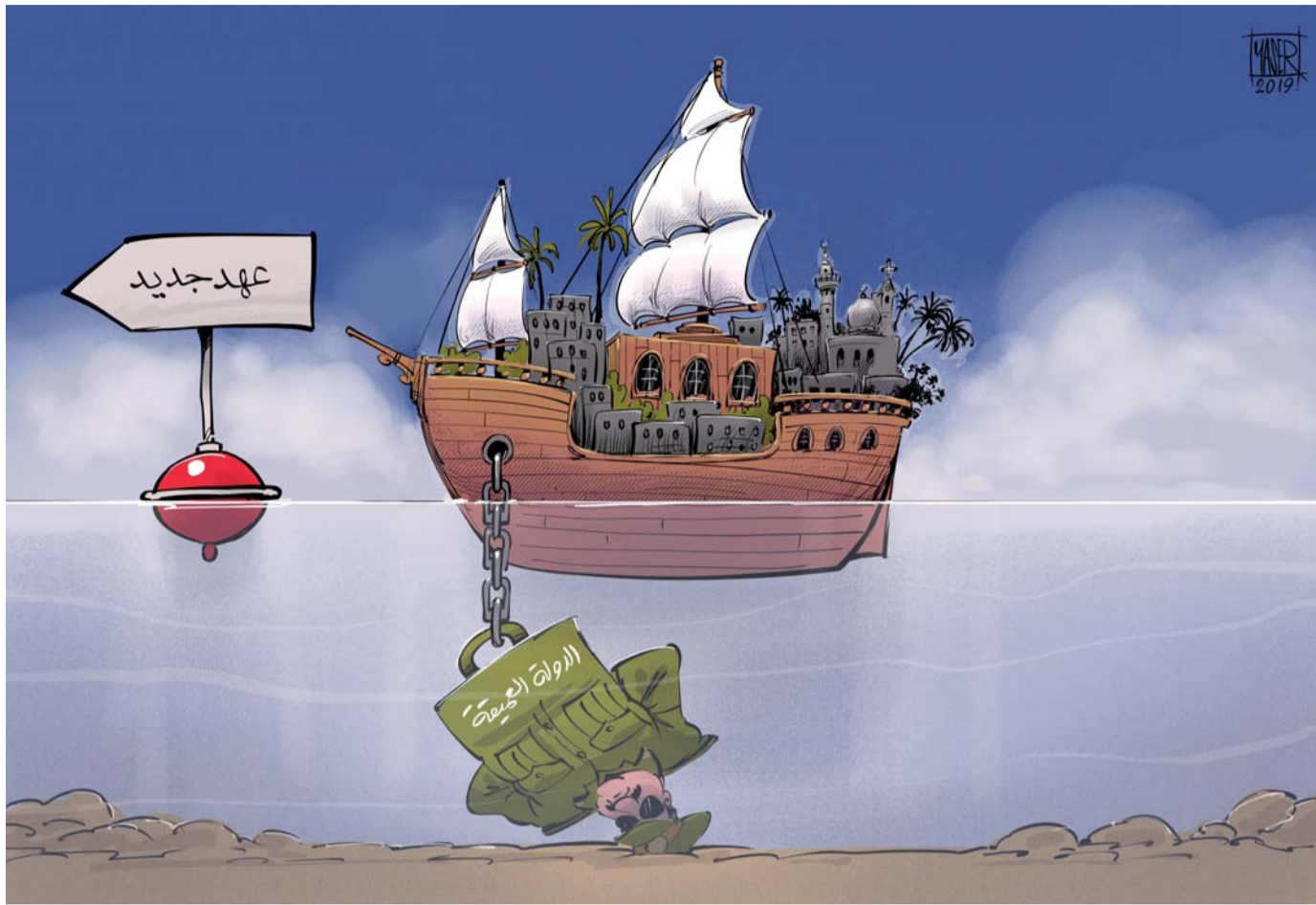
من الواضح أن الرئيس الجزائري الجديد يسعى إلى طمأنة الحراك الشعبي الذي قاطع الانتخابات الرئاسية لكنه لم يستطع منعها. قدّم فور إعلان نتيجة الانتخابات وعودا كثيرة يمكن أن تلقى صدى طيبا لدى الناس العاديين. تحدث عن ضرورة الدخول في حوار مع الحراك الشعبي للبحث في مطالبه. لكنّ المؤسف أنه لا وجود لشخصيات تمثل الحراك يمكن الدخول في حوار معها. كل ما هناك هو مطالب عامة تنادي بالتغيير الجذري وترفض النظام القائم منذ 1965.

تحدث تبون عن دستور جديد وعن قانون انتخابي جديد وحتى عن "جزائر جديدة". لكن ليس ما يشير حتى الآن إلى تجاوز شعبي كبير معه، لا في العاصمة ولا في المدن الكبرى الأخرى أو في الريف، ولا في مناطق تسمى "قبائلية" فيها أكثرية أمازيغية كان يمكن أن تستهويها أصول تبون.

يصعب على الجزائريين، أكانوا عربا أم أمازيغ، تصديق خطاب ذي طابع إصلاحي يصدر عن رجل أمضى خمسين عاما في خدمة نظام العام 1965 الذي في أساسه المؤسسة العسكرية. إنه رجل جيء به إلى الرئاسة بهدف واحد هو إعادة إنتاج هذا النظام. فما لاحظته الجزائريون أن اللغة ذات الطابع الإصلاحي غابت عن الظهور الأول لتبون عندما تطرق إلى مسائل مرتبطة بالعلاقات الخارجية مع أوروبا، خصوصا فرنسا، أو مع دولة قريبة مثل المملكة المغربية. لدى إشارته إلى فرنسا ودعوة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى حوار بين السلطة والشعب الجزائري، عاد إلى اللغة الخشبية والمزايدات الفارغة التي يتسم بها الخطاب الرسمي الجزائري على الرغم من أن طموح معظم الجزائريين هو الهرب إلى فرنسا. الأسوأ من ذلك كله، أن تبون كشف نفسه لدى التطرق إلى موضوع الحدود مع المغرب. وضع شروطا مضحكة لإعادة فتح الحدود المغلقة منذ العام 1994، متجاهلا الدعوات المغربية الصادرة من أعلى المستويات لبناء علاقات متطورة بين البلدين الجارين وإعادة فتح الحدود بينهما. بقي أسير عقدة المغرب وكان هناك رقبا جالسا على كتفه يتابع كل كلمة تصدر عنه. نسي أنه رئيس الجمهورية الجزائرية وأنه لم يعد مجرد موظف في نظام أمني أسسه هواري بومدين. نسي أن الناس في الجزائر تريد التخلص من هذا النظام وهي موجودة في الشارع منذ ما يزيد على أربعين أسبوعا من أجل هذا الغرض.

سقط الرئيس الجزائري في الامتحان الأول الذي واجهه. تبين أنه أسير الماضي وعقده لا أكثر، وأسير الوظائف الإدارية التي تولاه منذ تخرجه من مدرسة الإدارة العامة مطلع سبعينات القرن الماضي. هل يصلح موظف للعب دور زعيم سياسي وإخراج الجزائر من الأزمة العميقة التي تمر فيها... أم أن كل المطلوب الاستعانة بعبدالمجيد تبون لإعادة تأهيل نظام غير قابل لأي إعادة تأهيل أو لأي إعادة إنتاج؟

ربما يريد البعض منهم حلة سياسية براقية، ويتبنون أفكارا مراوغة، وأحيانا يتمسكون بقناعاتهم وثوابتهم. في كل الأحوال تفشل النخبة الجديدة في التخلص منهم لوجود ممانعات وعوائق ومحرمات مستترة، وعدم رغبة في التخلص منهم بسبب شبكة مصالح ملتوية، وقدرة فائقة على التحكم في مفاصل الاقتصاد، وتغلغل عميق في عدد من المؤسسات الرسمية، ويطلق عليها وصف "الدولة العميقة".



عهد جديد

الزوجة الجديدة

فلول النظام السابق لا تغيب عربيا

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

سقطت أنظمة عربية وتغيرت أخرى بفعل التظاهرات والاحتجاجات والانتفاضات خلال الفترة الماضية، ولم يستطع الحكام الجدد التخلص تماما من الطبقة السياسية السابقة عليهم. وفشلت محاولات الإقصاء والتهميش في قطع دابرهم من دهايز السلطة، ويات ينطبق على معظمهم شعار أنتجته الفرجة الشعبية العربية، مفاده بأنهم قد "خرجوا من الباب ودخلوا من الشباب".

يدل هذا الشعار على طبيعة الحيل والمناورات التي يمتلكها هؤلاء، ومكنت قطعا كبيرا منهم من التمرس بالقرب من وحول السلطة مرة ثانية. عاشت مصر وتونس مرحلة شبيهة من هذا النوع. وتوشك الجزائر والسودان على تكرار المشهد، مع تغيرات طفيفة في الوسائل والأدوات والأدوار. وفي المحصلة قد تكون النتيجة واحدة، ألا وهي عودة مظفرة لبعض رموز النظام السابق وأحزابه. نجحت المؤسسة العسكرية الجزائرية في إجراء انتخابات رئاسية، وتخطت الرفض الشعبي لها، وأدخلت تعديلات على بعض القوانين لمنح ثقة في الانتخابات وتوفير أجواء مناسبة لها. وترشح خمس من القيادات المحسوبة على نظام عبدالعزيز بوتفليقة السابق، بدرجات متفاوتة، ونجح أحدهم، عبدالمجيد تبون، غير أن الهواجس تظل باقية بشأن حدوث التغيير الكامل، والتجاوب مع مطالب المحتجين.

يعيش السودان طرفا سياسيا مختلفا، لكن تبقى المخاوف الكامنة مرئية، لأن العنق الذي تواجهها السلطة الانتقالية قد تجبرها على تخفيف إجراءات تقويض رؤايف نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير. نعم اتخذت الحكومة جملة من الخطوات الجادة والحاسمة، لكن هؤلاء الفلول لا يزالون يتحركون من خلال قنوات شرعية، وغير شرعية يصعب اكتشافها، ولديهم من الطرق ما يمكنهم من القفز على الكثير من الحواجز السياسية.

ربما يريد البعض منهم حلة سياسية براقية، ويتبنون أفكارا مراوغة، وأحيانا يتمسكون بقناعاتهم وثوابتهم. في كل الأحوال تفشل النخبة الجديدة في التخلص منهم لوجود ممانعات وعوائق ومحرمات مستترة، وعدم رغبة في التخلص منهم بسبب شبكة مصالح ملتوية، وقدرة فائقة على التحكم في مفاصل الاقتصاد، وتغلغل عميق في عدد من المؤسسات الرسمية، ويطلق عليها وصف "الدولة العميقة".

تتجاوز المسألة هذه الاعتبارات، وتنقلها إلى مربع آخر، يبدو أصحابه من المكتلن بمجموعة من المحددات التي تلعب دورا في ترتيب أوراق القادمين من الخلف إلى السلطة من دون سابق معرفة بخفاياها، بما يجعل قواعدها تفرض التعامل مع بعض القوى بطريقة لينية، لأن التحدي في الصرامة وتوسيع أطرها بلا حسابات دقيقة تحت مبرر الحراك الثوري يمكن أن يرتد على الجماعة الحاكمة، ويقود إلى مشكلات في زمن تضاد فيه الارتياكات السياسية والأمنية. يفرض السعي الحثيث إلى التمكين والنصفية العشوائية إلى هزات كبيرة في هياكل الدولة، وتدخل الطبقة الحاكمة في دوامة من الأزمات المتلاحقة، ويعطي نمونج حكم جماعة الإخوان في مصر دلالة قوية على الاستعجال والنهم للسلطة وقلة الخبرة السياسية في تكيف المعطيات بما يتوافق مع بنية الدولة وليس بنيان التنظيم.

لم تقبع الجماعة في السلطة أكثر من عام، وانقلب عليها الشارع والمؤسسات الحية والميتة بسبب رعونتها حتى سقطت من الكرسي الذي اعتلته في غفلة من الزمن. وقدمت درسا مهما في فنون إدارة الدول وآليات تغيير الحكم. الأمر الذي استوعبه البعض وفرض عليهم التمهّل في التعاطي مع بقايا الأنظمة السابقة لتحاشي الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدتها القاهرة عقب سقوط الإخوان.

هي ضريبة يراها مصريون كثيرون مقبولة طالما أنها جنبتهم لعقود خطر الجماعة وذيولها من الحركات التي تتبنى العنف كمنهج للوصول إلى الحكم، واجتذبت جانبا أصيلا فيه، ولكنها وضعت البعض في مأزق بين الثمن الذي يمكن دفعه في هذه الحالات، وبين تقبل تنظيمات أدمنت الخروج

على القانون، حتى لو أعلنت التمسك به والتقيّد بأحكامه. التجربة المصرية خصوصيتها في فترتين، بعد سقوط نظام الرئيس حسني مبارك، وعقب عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي، فقد جرى التسامح نسبيا مع عدد من رموز الأول وتقبل انخراطهم في الحياة السياسية مرة أخرى بقرار من الانتفاضة والأريحية، بينما تم التعامل بحزم مع فريق الإخوان، لأن أنصاره ارتكبوا حماقات أمنية وجرائم إرهابية، أفقدتهم كل رصيدة للفران ونقل حضورهم في المشهد السياسي العام.

مع ذلك هناك شكوك مستمرة في عدم استبعاد تأثيرهم في الشارع المصري، بما فرض إحكام الرقابة الأمنية وتغليب الانتقائية السياسية خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والتعديلات الدستورية التي تمت بعد سقوط حكم الإخوان، ما يفسر تأجيل تنظيم الانتخابات المحلية في مصر أكثر من مرة، حيث تستطع بقايا جماعة الإخوان ممارسة ضغوط تضمن نجاح كوادر محسوبة عليها، قد تمتطيتها وتنتسب منها إلى مجالات حيوية. ولح نظام الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الطريق الأشد صعوبة عند تعامله مع الإخوان، وصمم على بتر انتشارهم وتغلغلهم في نسيج المجتمع، وسلك المسار الأكثر سهولة مع بقايا نظام مبارك وفتح لهم مجال المشاركة السياسية، لأن القضية مع الجماعة لم تعد سياسية فقط، بل تداخلت مع جوانب لها علاقة بالإرهاب في المنطقة، الأمر الذي جعل خيار الحسم نهائيا. تتوقف عودة أو غياب ما يسمى بالفلول في أي دولة، عن الممارسة السياسية في بعض الساحات العربية على جملة من العوامل، في مقدمتها خبرة النظام الجديد وأدوات القوة المعنوية والمادية التي يمتلكها، ومنانة مؤسسات الدولة

أو رخاوتها، ومدى القدرة على الحشد الشعبي، وتكتيل الأوراق التي تمكن السلطة الحاكمة من القبض على مقاليد الأمور.

في الدول التي سقط حكامها
وانهار كثير من قواعدها
السياسية والعسكرية
والاقتصادية، تلعب فلول النظام
السابق دورا محوريا في تحريك
الأحداث وسط الحطام

بقاء الحكام لفترات طويلة في السلطة، كما حصل في مصر خلال عهد مبارك، وتونس في زمن زين العابدين بن علي، والسودان إبان هيمنة البشير، والجزائر وقت حكم عبدالعزیز بوتفليقة، تسبب في صعوبة تقويض الرموز والأحزاب وجماعات المصالح التي ظهرت وانتشرت وتشعبت في أركان الدولة. ويقود التعامل بخشونة مع هؤلاء إلى حدوث هزات تعطل مسيرة الحكم الذي يصبح حائرا بين خياري التسامح والانهاية، خاصة إذا افتقر النظام لأدوات القوة الشاملة.

في الدول التي سقط حكامها وانهار كثير من قواعدها السياسية والعسكرية والاقتصادية، تلعب فلول النظام السابق دورا محوريا في تحريك الأحداث وسط الحطام. فالبقايا الرشيدة في نظام الرئيس علي عبدالله صالح باليمن يصعب خروجها من الحلبة السياسية التي تتم إعادة صياغتها مرة أخرى، باعتبارها أحد عناصر الضبط في نظام الرئيس علي عبدالله، المترج بين أقطاب عده.

أضف إلى ذلك أن العناصر المحسوبة على نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا يُنظر إليها الآن كأحد المكونات الوازنة في التسوية المرجوة، والمرجح أن تكون طرفا أساسيا في المعادلة الجديدة، بعد فترة من تهميشها حسب فيها الكثيرون أنه يمكن صياغة دولة ليبية جديدة من دون هؤلاء العناصر، وتجاهلوا عمق حضورهم السياسي والعسكري والاجتماعي.

ليس ثمة محاولة هنا في إعادة الاعتبار لنظام معين، لكن من الضروري النظر إلى الظاهرة بصورة محايدة، لأن تفسيرها يمكن أن يساعد في إجلاء جانب من الصورة العربية القادمة. فثمة دولتان -العراق ولبنان- دخلتا منعطفا سياسيا مصيريا، وقد تواجهان موقفا لا يقل صراوة عن السيناريوهات التي ظهرت قسماها بجلاء أو بغموض في دول عربية أخرى.

